مجلة الباحث – المدرسة العليا للأساتذة الشيخ العلامة مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري – بوزريعة – الجزائر

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

صعوبات النحو العربي في الموضوع والمنهج

Difficulties of the Arabic grammar in subject and method

د. العمري بن قـــسمية

المدرسة العليا للأساتذة – العلامة الشيخ مبارك بن محمد ابراهيمي الميلي الجزائري– بوزريعة – (الجزائر)

imezruyen@gmail.com

تاريخ الإرسال: 01 / 02 / 2022 تاريخ القبول: 26 / 12 / 2022 تاريخ النشر: 31 / 12 / 2022

الملخص:

النحو أداة جوهرية من أدوات بيان وظائف النص اللغوي، وكل قصور يشوبه ينعكس عليها، ومن ثمة يفترض أن يكون طيّعا. وقد عالجتُ في موضوع النحو ما يتّصل بتيسير قضايا مادّته ومنهجه، عارضًا لجوانبَ تتّصل بالبنى الصرفية والتركيبية في سعيٍ لاستكشاف أهم مَواطن العسر وآثارها في عمليتَي التعلُّم والتعليم، مع بيان أهمّ ما دعا الباحثين إلى فكرة التيسير بدءا بالمصطلح، والقياس على الفقه، ونظرة بعض النحاة الفلسفية إزاء للقاعدة، خاتمًا ذلك بعرض بعض دواعي المبالغة ومظاهرها، سائقا شواهدَ وأمثلة مرورا بأبرز الجهود التي سعت إلى تيسير عدد من القضايا الصرفية مجملا إياها في البنى وأساليب صياغتها، واجتهدت في استكشاف العلاقة بينهما على نحو مباشر أو غير مباشر، لأختم ذلك بجملة من المقترحات تضمّنت مسألة منهجية التبويب، وتفعيل الاشتقاق والنّحت.

الكلمات المفتاحية:

صعوبات، صرف، نحو، اشتقاق، تراكيب

Abstract:

Grammar represents an essential way for clarifying the linguistic text functions, so every deficiency will be reflected in them, so it is supposed to be easy. I have dealt with the subject of grammar that is related to facilitating its subject and method, presenting aspects related to morphological and syntactic structures to detect the most important difficulties and their effects on the learning and teaching processes, indicating what made researchers looking for facilitation, starting with terminology, jurisprudence analogy and philosophical treatment, concluding that the most important reasons exaggeration and its aspects, mentioning examples, passing through the most important efforts of morphological facilitation of many issues, summarizing them in structures and their formulation, trying to detect the relationship between them, to conclud with proposals concerning chapters methodology, derivation and morphological composition.

Keywords:

Difficulties; Morphology; Grammar; Derivation; Syntactic.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

1. مقدمة:

يطرح النحو العربي عددا من الأسئلة الوجيهة تتّصل بمادته العلمية من جهة، وبمنهج تبويبه من جهة ثانية، فأمّا الجانب الأول فيرتكز على المفاهيم التي وقع عليها الاختلاف بين نحاة المدارس النحوية، وسنقتصر هنا على تعدُّد المصطلحات. وقد أفضى ذلك إلى عدم استقرار بعض المفاهيم، وحسبنا سَوْق مثالين الأول: نظرهم إلى خبر "كان": أهو حقيقةً خبر أم حالٌ؟ والثاني: هل "كان" فعلٌ أم مجرّد قرينة زمنية؟

ولقد فرض الدعوةَ إلى تيسير النّحو واقعُ تعلُّمه وتعليمه، ولم تكن دَوْمًا مَشوبةً بنوايا الهدم كما قد يتبادر إلى أذهان كثير من المشتغلين بالنّحو، وقد سعيتُ إلى أن أعْرِض لِما ينبغي تيسيره مستغنيًا عمّا لا يفيد الخوضُ فيه، وقد تبيَّن لي أنّ من الأسباب التي عسّرت بعض قضايا النّحو: الاختلاف في الاصطلاح ونزعته الشكليّة، وصرف العناية إلى الظاهر في كثير من الأحوال دون تدقيق الدّلالة، والقياس على على مصطلحات الفقه أحيانا، والخلط بين القاعدة وفلسفتها، كما تأثر بعض النُّحاة بالمنطق في أحايينَ كثيرةٍ، والاضطراب في التّبويب. وقد جمعتُ ما وَسِعَني الجهد، وعرضتُ عددا من المسائل عرضًا رأيته يتلاءم وطبيعة البحث، فالموضوعات متداوَلة بين الباحثين، لكن ذلك لم يجيءْ على منهج واحد، وبقيت كثير من المشكلات محلّ نقاش، ثُمّ ناقشتُ ما اقتضى المناقشة أخْذًا وردًّا وتقويمًا.

2. دواعي تيسير النّحو:

1.2 اضطراب المنهج:

من الأسباب التي كانت وراء تعقُّد بعض مسائل النحو واضطراب تقعيدها نزوع نحاةٍ إلى تفسير قضايا لغوية متأثرين بأحكام تخصّ الفلسفة، مسقطين إياها على النحو دونما مراعاة لاختلاف طبيعة كليهما، فكثيرا ما أجروا القياس على كل ما لم يعثروا له على شاهد من نقْل غير آبهين بضرورة توافق المَقيس والمَقيس عليه، كنظرهم إلى الرتبة الثانية للاسم في الجملة الفعلية التي يشغلها الاسم نائبا للفاعل حلَّ محلَّ الفاعل المحذوف لا من حيث الوظيفة بل من حيث رتبته الصورية متخطِّين كون الوظيفة الإعرابية لا تخضع للرتبة على

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

هذا النحو من النظر، فالجملة: " أُدْرِكَتِ الغايةُ " أعربوا اسمَها الظاهرَ نائبَ فاعلٍ، لا لشيء إلا لأنه شَغَل رتبة الفاعل شكلًا لا غير، كما أقحموا مفهوم المفعولية في المنادى لتبرير أَثَر العامل مؤوِّلين أداة النداء بفعل متعدٍّ لتعليل ورود الاسم منصوبا في مثل: "يا كريمُ ..."،[1] وإهمالهم وظائف القرائن النحوية واختلافها كاختلاف وظيفة الباء الجارة في نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[2] إذ تفيد الظرفية الزمنية، في مقابل دلالتها على الظرفية المكانية في مثل قوله تبارك: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾[3].

2.2 نظرية العامل وغلو التعليل والتأويل:

لعل أبرز من يُمثِّل القدامى في إثارة بعض القضايا ابن مضاء القرطبي في كتابه «الردّ على النُّحاة» الذي عبّر فيه عن ثورته على نظرية العامل، ومِن المحْدَثين عباس حسن في «اللغة والنحو»، وإبراهيم مصطفى في «إحياء النحو»، وقاسم رياض في «اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي»، وشوقي ضيف في «تجديد النحو». والقارئ المتتبِّع يجد أنهم طائفتان: طائفة محافِظة تدعو إلى تيسير النحو مع حرصها على ألا يصيب جوهرَ اللغة شيء مما يمكن أن يشوِّهها، وطائفة جريئة – إلى حد التطرف أحيانا – تسعى إلى سن أحكامٍ ومناهجَ جديدة. ويُستشفّ من سياق بعض بحوثهم ميلهم إلى مناصرة العامّية، وإلحاحِ كثيرٍ منهم على تبنّي الحرف اللاتيني لكتابتها بسبب قصور الرسم العربي عن الوفاء بالغرض في نظرهم، بل إنّ الدعوة لَتُعْلن إعلانا، فكثر من يدعون صراحةً إلى ضرورة الاستمساك بالعامية زاعمين أنها لغة التفكير والممارسة، هذا في قبال أنهم تجاهلوا ما سيَؤُول إليه النصّ القرآني الكريم وعموم نصوص التّراث.

3.2 إشكالية الاصطلاح:

اختلف القدامى في «التواضع»؛ فتعددت بذلك المصطلحات للمفهوم الواحد[4]، بل إنّ من عيوب الباحثين العرب القدامى في دراستهم النحو العربي أنهم كرروا كثيرا من المباحث والمفاهيم في حين كان النحو في غنى عنها، وقد أشار المستشرق ڤنري فلاش، وهو يستعرض تطور البحث النحوي في العربية، إلى ذلك بقوله:

'' Les grammariens arabes se sont fastidieusement répétés, copiés les uns les autres et [5] sont tombés dans beaucoup de complications inutiles.''

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

أي أن النحاة العرب نسخوا بعضهم أعمال بعض على نحو مضجر ووقعوا في كثير من التعقيدات غير المفيدة.

ومن أمثلة اختلاف اصطلاحهم "شبه المفعول"، إذ يطلقه الكِسائي على المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه؛ وليس عندهم مفعولٌ إلا المفعول به، و"المَحَلّ": ويطلقه الفَرّاء على الظرف، والمفعول فيه، ويسميه الكِسائي صفةً؛ والترجمة، والتبيين، والتكرير؛ و"المردود" يطلق على «البدل»، ولذلك جعلوا لفظ «عسير» في الآية الكريمة " فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ" [6] ترجمةً: أو تبييناً، أو تكريراً؛ و"التفسير" يطلقه الكوفيون على المفعول لأجله على نحو ما فعل الفرّاء؛ فقد قال في إعراب قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ واللّهُ مُحِيط بِالْكَافِرِينَ﴾[7] إنّ "حَذَرَ" نُصِبت على التفسير. ونحوُ هذا تسميتُهم النعتَ صفةً، واسمَ الجنس اسمَ موضوعٍ، والتوكيدَ تشديدًا، والنفيَ جَحْدًا، والإثباتَ إقرارًا، واللامَ النافيةَ للجنس لامَ تبرئةٍ؛ وتسميةُ الفرّاء الخبرَ مرافقًا، كما اسْمَوا المتعديَ واقعًا، واسمَ الفاعل فعلًا دائمًا.

وعليه فإنّ هذا التنوع الاصطلاحي لو اقتصر على ما تدعو إليه الحاجة لصرَف الجهود إلى عموم الفائدة. ومن الأمثلة الدّالة على شكليّة الاصطلاح «نائب الفاعل»، وقد أشار إلى ذلك دارسون كعباس حسن، فالمفهوم الذي أراده القدامى يوافق «المفعول به»، فما مسوّغ تسميتهم إياه نائبَ فاعل؟

إن التشبث بالمعيارية "الصورية" في الشواهد والأحكام هي التي أملت ذلك: فمجرى العادة عندهم أن الفاعل يحتل الرتبة التي تلي الفعل رأسًا، ولذلك أسموا الواقع بعد الفعل نائبًا، ولم يأخذوا في الحسبان حذف الفاعل الذي كان يشغل تلك الرتبة.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

4.2 القياس على الفقه:

من المعلوم أن تأصيل الفقه شُرع فيه في عهد الصحابة رضي الله عنهم، إذ دعتهم إلى ذلك ضرورة استنباط الأحكام الشرعية لمسائلَ عرضت فاشتدّت عندها الحاجة إلى القول الفصل. وتكاد فكرة زمن الشّروع في وضع النحو تستقرّ بين الدارسين، إذ ينسبون ذلك– على سبيل الترجيح – إلى أبي الأسْوَد الدُّؤَلي، فقد عمد إلى بدء التدوين بإيعاز من الإمام عليّ كرّم الله وجهه بعد أن رأى استفحال اللحن في الأمصار لا سيّما بعد اتساع رقعة الفتوحات.

ولم يكن المصطلح النحوي واضحا، بل إنه ظلّ لصيقاً بالدلالة المعجمية في غالب الأحوال، حتى إنّه يُرْوى أنّ أعرابيا سُمِع يقول: «نحن– بني علقمة – الأخيار» فقال له قائل: «لم نصبتَ (بني)» ؟، فردَّ: «ما نصبتُهم لشيء.»[8] ، وهذا يشير إلى جهله المراد النحوي.

5.2 من مظاهر التأثر بالفقه:

– **النسْخ:** وهو ارتفاع حكم شرعي وقيام آخرَ مقامَه بدليل شرعي متأخّر: فقد نُسِخَت الصلاة مِن بيت المقْدس، وصارت إلى المسجد الحرام بدليل قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.[9]

– **التعليق:** فالمرأة "المعلَّقة" عندهم هي الثَّكْلى غير المستوفية لعدّة النكاح؛ فهي كالمعلّقة لأنها ليست متزوجة ولا تستطيع أن تفعل، فسُميت إذ ذاك المعلّقة. وقريب من هذا قوله تبارك: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ النِّسَاء وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً﴾.[10]

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

– **المندوب:** نحوًا، يقع محلًا للنّدب والتفجّع بـــ "يا" أو "وا"، و"وا" أخصُّ مِن "يا" لدلالة الأخيرة على النداء أيضًا؛ إذ المندوب في الفقه «ما طلَبَ الشارعُ فعله من المكلَّف طلباً غيرَ مُلزِم كالأذان والجماعة، وكلّ ما واظب عليه الرسول صلّى الله عليه وسلّم ولم يتركه إلا مرّةً أو مرّتين ليدلّ على عدم وجوبه كالمضمضة. وقد تبدو العلاقة غامضة بين المعنيين، لكن الحقيقة خلاف ذلك، فالمرء لا يتفجّع على شيء إلا إذا كان مستحبًّا مندوبا عنده، ولذلك سُمِّيت النافلةُ مندوبًا. و**القياس** مراتبُ ثلاثٌ، أولاها:

– **قياس الأولى:** أن يكون الفرع أولى بالحكم من الأصل لِقوة علّته، كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن الله حرّم مِن المؤمن دمَه، وأن يُظنَّ به إلا خيراً» إذ يستنبطون منه حُكْم عدم قول المكلَّف في المؤمن إلا الخير، فما دام لا يُظَنّ به غير الخير، «فأولى ألّا يقال فيه إلا الخير.» (11)

والمصطلح وارد في النحو، ومفهومه أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، كحذف الحروف للجزم، والجزم يفضي إلى حذف الحروف كنون الأفعال الخمسة، وحرف العلة في المعتلة الآخر.

– **وقياس المساوي:** تَحقُّق الحُكم في الفرع بقدر تَحقُّقه في الأصل، كقياس عِقاب العبد على الأَمَة بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللّهُ غَفُور رَّحِيمٌ﴾(12). وفي النحو سواء بسواء: حمل نظيرٍ على نظير كبناء باب "حذامِ" على الكسر تشبيها له بـــ"دَراكِ"، و "حَذارِ"، و"نَزالِ".

– **وقياس الأدنى:** علته في الفرع أقلّ منها في الأصل، كفعل السُّكْر في بعض الأنبذة؛ فهو ليس أوضحَ تحقُّقا كالذي في الخمر، كرفعهم في التثنية، في النحو، بالألف، وبالواو في الجمع.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

6.2 فلسفة القاعدة:

تعمق النّحاة كثيراً في العلل والمعلولات عند طروء شاهد يشذّ عن اصطلاحهم، بل حاولوا تأويل كلّ ما يقع بين أيديهم، وجُلّ ذلك إنما كان تخميناً، كما في الإدغام والإعلال والأصلين البعيد والقريب والتأويل وتقدير المحذوفات[13]. وبالجملة، فقد حاولوا إخضاع اللغة للمنطق مغرقين في التحليل الفلسفي بإرجاع الأفعال إلى جذور اعتقدوها أصولاً، فقالوا إن الأصل في مَدَّ: مَدَدَ، وفي قال: قَولَ، وفي رَ اِرْأَ، وهُلُمَّ جرًّا. ولنا أن نتساءل: هل جَرَت حقيقةً هذه الأصول على ألسنة العرب؟ والظاهر أنّنا لا نستطيع أن نُثْبت أو ننفي ذلك لغياب الدليل، وبالمقابل تقوم اللغة كلّها على ما بين أيدينا. وشبيه ذلك تعليلهم نقصان «كان»: إذ قال بعض النحاة إنّها ناقصة لكونها لا تقوى على حمل الزمن والحدث معاً!

وقد يعمد بعضهم إلى تقديم العويص المتعسر على السهل طلبا للتكسب، غير أن ذلك لا يقدح في المتكسب الذي لولا كون بضاعته شريفةً قيّمةً لما أبه بها أحد، بل إن ذلك كان بمثابة حث – على نحو ضمني– للسائلين على الإقبال وتقصي العلم من مَعينه، فقد رُوِي أن أعرابيا سأل أبا الحسن الأخفش: أنت أعلمُ الناس بالنّحو، فلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلّها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ ومالَك تُقدِّم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ فقال أنا رجل لم أضع كتبي لابتغاء وجه الله، ولا زُلْفى إليه، فليست من كتب الدِّين، ولو وضعتُها على الوجه الذي تريدونه لقلّت حاجة الناس إليّ للسؤال عمّا لا يفهمونه منها، وأنا غايتي الكسب؛ فوضعت بعضها مفهوماً. [14].

لقد تأثر النحاة بالمنطق فارتدّ أثره على النحو حتى كاد تعاظم مداه، والقارئ يقف على جملة من العوارض التي شابت النحو بعامة والإعراب بخاصة فوجهتهما وجهةً كان ينبغي الإعراض عنها، فالمبالغة أحيانا في التقدير والتأويل والحذف والزيادة وما إليها من عوارض إعرابية[15] ظاهرة لغوية ذات حضور في عموم لغات الأمم، لكنها – وهي تبلغ هذا حدّ الإفراط – تنقلب عاملاً سلبيا يعقّدها. ولا يندر ذلك حتى في العربية، إذ نجد قطبا من أقطاب النحو، وهو المبرّد، يقول: «فإن قلت: (الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتُهم منطلقون إليها صاحباه أخته زيد) كان جيداً بالغاً !! تجعل "الذي" مبتدأً، والتي ابتداء في

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

صلة الذي، و"اللذان" ابتداء في صلة التي، و"اللذين" ابتداءً في صلة "اللذان"، والتي ابتداء في صلة "الذينَ"، وقد تمّت صلتهم، لأن التي وصلتها ابتداءٌ، وجاريتهم خبر ذلك الابتداء، فقد تمت صلة (لأن التي وصلتها) اللذين، وقولك: صاحباها خبر اللذين، فقد تمت صلة الأولى، وأخته خبر التي الأولى، والهاء ترجع إلى الذي فقد تمّت صلة "الذي"، و"زيد" خبر الذي فقد صح الكلام»[16]. وفي هذا السياق وضع أحمد سليمان ياقوت ثلاثة شروط لقبول التقدير والتأويل والحذف والزيادة:

الأول: أن تكون النصوص مشفوعة بشواهد من القرآن والشعر أو النثر.

الثاني: أن يكون لهذه العوارض غرض تعليمي، فإن عُدم انتفى قبولها، أما أن تكون النصوص من ابتداع النحاة لإقامة رأي عن هوىً فمردودة.

الثالث: ألا تتعدّى هذه العوارض النحو إلى مسائلَ بلاغيةٍ. وهذا مظهرٌ آخرُ ينمّ عن لون من التأويل الذي يتعذّر أن يُجمَع عليه، عند إعرابهم الآيةَ الكريمةَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوْاْ الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُواْ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[17]؛ إذ يُعْربون "مَنْ" "خبرا" لاسم "لكن"، والقاعدة عندهم تقضي بألّا تُخبِر عن الحدث (البِرّ) باسم العَيْن "من"، فتكلّفوا التأويل: فقد ذهب ابن يعيش إلى أن هناك مضافاً محذوفاً يَسبق "البِرّ" هو "ذا"، والتقدير عندئذٍ: "ولكن ذا البرّ". ويفترِض تقديرا آخرَ فيثبت محذوفاً هو "برٌّ" فيكون التقدير: "ولكنَّ البِرَّ برٌّ مَنِ اتَّقَى"، وقد جعل غيره اسم الحدث "البر" بدلالة اسم الفاعل "البارّ" كي يستوي التأويل؛ أي يصبح اسمَ "لكن" وخبرها اسم ذات، فلا تناقض إذن مع القاعدة.

والناظر في كثير من المصادر يقف على عدد معتبر من مثل هذه التأويلات، وحسْبُنا منها كتاب الأشباه والنظائر في عدة مواضع.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

3. بواعث التأويل ومظاهره:

1.3 الخلافات وغلبة الأهواء:

لقد كان الخلاف بين الشعراء والنحاة، وبين النحاة أنفسِهم شائعا، تؤيده شواهدُ تاريخيةٌ كثيرةٌ؛ فمن ينظرْ في المصادر القديمة، يُلْفِ الشاعر يلْحن عن عمْد، لا لشيء إلا نِكايةً في نحوي خصيمٍ يتربّص به. والباعث حقّا على العجَب أن يؤوِّل النحوي الخطأ حتى يقِيمه على وجه من الوجوه متكلّفا في التماس أدلة تجزيء له ذلك، وهو– إذ يفعل– لا يخدم النحو بقدر أنه يستعرض قدرة عقليةً أو كفايةً فلسفيةً. غير أن هذا السلوك لم يكن إلا استثناءً، فلم يكن ذا أثر مشهود. من ذلك قولُ الفرزدق:

إليــك أمـــــــيرَ المؤمنـــين رمتْ بــِنَا هموم المُنى والهوجلُ المتعسِّفُ

وعضُّ زمـــــانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ مِن المالِ إلاَّ مُسحَتاً أو مُجَلَّفُ.[18]

والصواب أن ينصب "مُجَلَّف"، ولم يستسغ عبد الله بن أبي إسحاق صنيع الفرزدق عند رفْعه ما كان حقّه النصب، فسأله عن سبب ذلك، فردّ: «بما يَسوؤك ويَنوؤك» !، وكان يقول للنحاة: «عليَّ أنْ أقول وعليكم أن تحتجّوا»[19]. وراح النحاة يلتمسون مختلف وجوه التأويل لكلّ خطإ يتعمّده الشاعر!! فضاعت بذلك جهودهم هباءً، ولو انصرفت إلى سوى ذلك لآتت ثمرها، فالرُّمّاني في تخريجه هذا البيت – على علْمه بالخطإ – يقول: « ... فكأنه قال: "لم يَبْقَ إلا مُسْحَتٌ" لأن المعنى في "لَمْ يَدَعْ" و"لم يَبْقَ" واحدٌ؛ فاحتاج إلى الرفع فحمَله على شيء في معناه.» غير أن الرماني تأوَّل متعسفًا بجعله الفعل مبنيا للمعلوم ونحن نتساءل: لِمَ لَمْ ينسج على ما يترتب على الفعل "يَدَع" فيكون النصب؟ وقال غيره: "مُجَلَّفُ" رُفِع بالإبتداء، وخبره محذوف. والتقدير: "أو مجلَّف كذلك"، وأي تكلُّف كهذا؟! وقد أشار إلى هذا البيت كثير من الباحثين منهم إبراهيم أنيس، وإبراهيم مصطفى. والخلاف بين ابن خالويه والمتنبي معروف، ولعل أكثره مما اصطنعه شعراء الهجاء متعمّدين الخطأ، على غرار صنيع النحاة، فإذَا عُدْنا إلى ما كان بين النحاة بعضِهم وبعضٍ، ألفينا الأمر أظهرَ، فمِن ذلك أن الكِسائي سأل سيبويهِ وكان في مناظرة بحضرة يحيى بن خالد البرمكي: «تقول: قد كنتُ أظنّ أن العقرب أشدُّ لسعةً مِن الزّنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها»[20] فقال سيبويه: «فإذا

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

هو هي، ولا يجوز النصبُ»، وسأله عن: «خرجتُ فإذا عبد الله القائمُ، أو القائمَ»، فقال: كلّ ذلك بالرّفع، ولا يجوز النّصب. فقال الكسائي: «العرب ترفع كلّ ذلك وتنصب»، فقال يحيى قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحْكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون، فقال يحيى: أنصفتَ. فأحضِروا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه، فأمر يحيى بجائزة للكسائي !

وقد يعتقد بعضٌ أنّ هذا الخلاف بينهما كان من جملة ما كان معروفا بين البصرة والكوفة، كلّا، فالكسائي هنا لا يمثّل مدرسته بل إنّه كان مُوقِنًا من إصابة سيبويه، لكنه كان في مقام المقارِع بالحجة متوافقا مع الذين أُحضِروا. واشتهرت بعدئذٍ هذه المناظرة بين النحويينِ بالمسألة الزنبورية!

2.3 السعي للكسب:

السعي للكسب سببٌ آخرُ وسّع العوارض، وتروي المصادر القديمة عن صلة بعض النحاة ببعض الحكّام وما كان هؤلاء يُجْرون عليهم من أرزاقٍ مقابلَ تأديبهم أبناءَهم، ولا ضير في ارتزاق لقاءَ تلقين علْم، وإن انصرف بعضهم إلى قرْض قصيدِ مدحٍ يُعلُون به مِن شأن ممدوحيهم، فذلك مما لا يستساغ إذا تجاوز الحد المشروع. ومن باب طلب الرزق نجد من النحاة من يكدّون بما أُوتوا من باعٍ لتأييد آرائهم ليدحضوا آراء خصومهم وهي صائبة، إلى حد أن يفتعلوا الحُجّة افتعالاً، فيطمسوا الحقّ على جلائه طمْسًا. وحسْبُنا ما كان من إسراف «الواثق» على النحاة والشعراء.

3.3 حضور النزعة المعيارية في صَوْغ القواعد:

من بين الأسباب التي عسَّرت بعض مباحث النحو تلك «المعيارية» التي كان لها حظّ في مسلك النُّحاة في صَوْغ مقاييسهم، وهمّشت أثر اللهجات على كثرتها واختلافها: إذ أن عدم الْتفاتهم إلى تباينُ الوجوه اللهْجية بَعَثَهم على التكلُّف، فإنّا نجد كثيرا منهم إذَا شذّ عن معاييرهم التمسوا له كلّ وسيلة لإخضاعه، ولو أنهم قالوا إنه لهجة من لهجات العرب لكفاهم ذلك مؤونة الجهد المُضْني الجهيد. يُضاف إلى ذلك قلّة معرفتهم بلغات الأمم الأخرى، حتى إننا لنراهم يجعلون الدخيل أصيلاً، على نحو ما ذهب إليه متأوّلون فقالوا إن المِسك إنما سمّي

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

كذلك لأنّ رائحته الطيّبة تمسك بالأنف! والواضح أن المسك لفظ دخيل، دخل العربية بفعل ماكان جاريا بين العرب والأعاجم من صلات التجارة. ونظير هذا قول بعضهم إنّ القوارير سُمّيت كذلك لأنّ الماء وسواه يقرُّ بداخلها ! واللفظ حبَشي، ثم إنّهم غالَوْا فاشتقّوا منه مفردا.

4.3 إقحام الخلافات اللهْجية والمذهبية:

كشاهد على قلّة التفاتهم إلى اللهجات ذهب بعضهم إلى تخطئة قراءاتٍ[21]، كالطعن في رفع ضمير الإشارة المثنى في الآية: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[22]، وتخطئتهم نصْب بعضهم معمولي "لَيْتَ": يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعًا[23]، وجرّ بعضهم بـــ"لعلّ": لعلّ أبي المغوار منك قريب، وهما لهجتان، ولكن كثيرا مِن النّحاة مولَعون بالسّمين على غَثاثته !

4. العمل النحوي بين القدامى والمحْدثين:

قضية «العمل النحوي» طرَقَها القدامى والمحدثون معاً، ولعلّ الفارق بينهما يكمن في أنّ المُحْدَثين بدَوْا أشدَّ حِدّةً في الأخذ والردّ فيها، فقديما ثار ابن مضاء القرطبي على القول بـــأثر اللفظ في اللفظ متأفّفا من قول النحاة في: «ضرَبَ زيدٌ عمْرًا»: إنّ ارتفاع "زيد" وانتصاب "عَمْرو" إنما كانا بـــالفعْل ضَرَبَ. وهم لا يقفون عند هذا الحدّ، بل إنهم يكدّون كدًّا في بيان شروط هذا العمل، وأنواعه، ومواطن الحذف، والإثبات، وتقدُّم المعمول، وأيّ العوامل أصلٌ، وأيّها فرع، وهلمّ جرّا. وبعد تقصّي ابن مضاء لمذهب هؤلاء انتهى إلى القول ببطلان مذهبهم، رادًّا عليهم بأن العامل في النحو عامل تمثيلي تخييلي تواضعَ عليه الناس فاعتادوه. ويَعْرِض ابن مضاء إلى غلوّ كثير من النحاة في التأويل في هذا الباب، فقدْ غالوا في نظره مغالاةً شديدةً فلم يسلم مِن تأويلهم شاهدٌ، إذْ رتّبوا على حرف النداء معمولًا فأنزلوه منزلة الفعل المتعدي "نادى" أو "دعا" : فقد جعلوا المنادى في مثل: "يا عبدَ اللهِ" مفعولا به لـــ "أنادي أو أدعو" ! والفرق بيِّنٌ بيْن "ياعبدَ الله" و"أدعو عبدَ الله": فالملفوظ الأول إنشاء لم يستوفِ معنىً تامًّا، أما الثاني فقد استوفى معنى «الإخبار». فلِمَ لا يقدِّرون– قياسًا– جملةَ "لديّ مالٌ" على إمكان وقوع "مال" موقعَ المفعول به إذَا قسنا على تأويلهم وجعلنا الظرف بمعنى الفعل فيصير: "أمْلِكُ مالاً"؟ وفي الأزمنة، لِمَ يجعلون الزمن الواحد زمنين في المضارع المسبوق بماض في مثل: " كنتُ أعمل"؟ والمعلوم أنه زمن واحد يدلّ على ماضٍ

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

استمرّ مدّة ثُمّ انقطع، وهو ما يعادَل في الفرنسية بـــ: Je travaillais Imparfait ، وقد أشار شوقي ضيف إلى إمكان دلالة المضارع على الماضي ممثّلا بجملة : "كان محمد في العام الماضي يتفوّق على زملائه." غير أنّه لم يدقّق الزّمن، وهو هنا دالّ على ماضٍ مَدِيد منقطع، وليس بالضرورة إيراد "في العام الماضي" ضمن الجملة المَسُوقة، وقد يدلّ الماضي على المستقبل كما في أسلوب الشرط: " إذَا زرتَنا، فرِحتْ أُسْرتُنا بزيارتك." [24]

ونظير صنيعهم ذاك تعليلهم عمل أداة الاستثناء، في نحو: أقبل الجمعُ إلا رئيسَهم، فهم يقرّرون أنّ "إلا" بمعنى "أستثني"، وهذا الفعل ناصبٌ يترتب عليه مفعوله بداهةً، لكن ما عسى أن يكون موقفهم لو أنّنا قدّرناه – وقد تحقّقت الدّلالة– بفعل "امتنعَ" أو ما قام مقامَه مثلا ؟

والأدهى من هذا أنّ مِن هؤلاء من لا يتورّعون عن القول في كتاب الله بغير عِلْم: فإن نحاةً إذَا ما طرقوا آية استغلق تخريجها في حرف قالوا: إن هذا حرف زائد، وقدّروا ناقصا ليستقيم لهم المعنى الذي يرضي مزاجهم أو مذهبهم.

1.4 موقف ابن مضاء من إجماع النحاة على الإعمال:

يقول ابن مضاء إن إجماع النّحاة ليس حُجّة على غيرهم، ويدَع الردَّ لإمام من أئمتهم وهو ابن جني إذ يقول: «اعلم أن إجماع أهل البلدين [البصرة والكوفة] إنّما يكون حُجّة إذَا أعطاك خصمُك يده ألاّ تخالف المنصوص والمَقيس على المنصوص، فإذا لم يُعْطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّة»[25]. ويتطرق ابن مضاء بعد ذلك إلى شواهدَ كثيرةٍ يوردها النّحاة، ويعلّقونها بالعوامل، لكنّنا لا نجد فيها إلا تمحلًّا وجدلاً دون طائل. وممّا يدلّ على عدم استقامة مذهبهم رفْضهم لأساليب عربية فصيحة مشهورة، لا لشيء إلا لأنّها لا توافق قواعدهم التي سنّوها في العوامل والمعمولات، من ذلك تخطئتهم علقمةَ في قوله:

تَعَفَّقَ بالأرْطى لها وأرَادَها رجالٌ فبذّتْ نبلُهم وكليبُ

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

ردّوا عليه ذلك بأنّ قاعدتهم تقضي بعدم اجتماع عاملين على معمول واحد! ويطلبون منه أن يقول: تعفّقوا... و[وأرادها] رجالٌ... وكليب]. أو تَعفَّقَ وأرادوها رجالٌ. هكذا يريد النحاة من الفصحاء أن يتنازلوا إلى أحكام تخمينية. وفي باب الاشتغال تعنُّت شديد رأى ابن مضاء أن يسقطه ويبدله بقاعدة بسيطة سهلة الاستيعاب؛ وهي أن الاسم المتقدّم إذا عاد عليه ضمير منصوب، أو متصل بمنصوب نُصِبَ لأنه في مكان نصبٍ، وإلا رُفِع لأنه في مكان رفعٍ، وبذلك كان قد أراحنا من وزر هذا التعسف.

2.4 المبالغة في التقدير:

حسْبنا أن نمثّل لذلك بقولهم: (لا يشتم عمرٌو وزيداً فيؤذيَه): فالنصب لم تجعله العرب لعامل، بل للدلالة على معنىً لا يتأتّى مع الرفع على حدّ قول شوقي ضيف. وهناك فارق بين أن ينصب وأن يرفع، فالنصب يفيد أن شتم عمرٍ وزيد يتسبّب عنه إيذاؤه، أما في الرفع فالسببية تنتفي. ولم يقتصر ابن مضاء على الثورة على القائلين بـــ «العمل»، بل ثار أيضا على مسألة «العلل». ومما سبق يمكن أن نستخلص أن الأثر العاملي هذا يضطرنا إلى تقدير وتأويل نحن بمطلق الغنى عنهما، ثم إنّه ليبدو جليّا أن الالتجاء إليهما إنّما كان في عمومه لتغليب مذهب على مذهب، وحسبنا هذا المثال: ﴿وجوهٌ يومئذٍ ناضرةٌ إلى ربها ناظرةٌ﴾[26]، ففي هذه الآية يقدّر بعض المعتزلة مضافاً؛ أي (إلى ثواب ربّها ناظرة)، وبذلك لا تُحقق معنى إمكان رؤية العبد لخالقه، فضلا عن أن "إلى" ليست بالضرورة حرف جر، فهي أيضا اسمٌ نكرةٌ بمعنى (نِعْمَة)، يُجمَع على آلاء (وقد تكررت في سورة الرحمٰن بصيغة الجمع)، يصبح مدلول الآية متّصلا بالنظر إلى النعمة لا إلى الله جل جلاله في حدّ ذاته، ويتّفق هذا أيضا واعتقاد الشيعة وبعض المعتزلة [27].

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

والطّريف أن أخباراً كثيرة تحاول أن تثبت صحّة «الأثر بالقوة». فقد رووا ان أعرابيا عجز عن رفع لفظ "الله" ونصْب "العلماء" في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[28]، فإذا سُئِلوا عن مذهبهم ذلك، قالوا: إن عاملاً «قائما بالقوة» يقضي بالرفع دون سواه، وقد غفلوا عن أن المعنى هو الذي فرض الألفاظ في هذه المواضع، ولا تخفى دلالة المقصور عليه في سياق هذه الآية وأشباهها، وقد قال ابن جنّي: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[29].

5. من صور اجتماع شكلية المصطلح ووظيفيته:

منها عدّهم المفعولَ به مضافا إليه مجرِّدين إياه مِن مفعوليته في مثل: " زيد يحبّ قراءة كتبِ النحو"، فـــ " كُتُب " التي جرى العرف على إعرابها مضافا إليه لم تتّضح وظيفتها التي هي المفعولية من باب أنها معمول فيها بالمصدر المتعدي" قراءة"، وعليه فالمفترَض أن يرتبط المصطلح بمعناه.

1.5صياغة البِنى:

لعلّ أهمّ استرعى انتباه الدارسين وحثّهم على إعمال النظر صعوبات صَوْغ المصطلحات فضلا عن كثرتها كثرةً صوريةً[30]، ووضْع ما يقابل الجديد في اللغات الأجنبية الحديثة، هذا إضافة إلى إهمال المصطلح العربي القديم، وجانب آخر يتعلق بالأوزان العربية التي ظلّت مضطربة[31]، كأضرُب الثلاثي التي زادت من تعسير الإلمام بما كان حقه اليسر. ويبدو أنّ هذه الصعوبة نشأت من اضطراب بعض البنى كما في "عَيْن المضارع": إذ لا تخضع لقاعدة قارّة، لكن يبدو أن هذا التغيير الذي يسميه رياض قاسم اضطرابا يمثّل سمة من سمات عبقرية النحو العربي، وعليه فإنّه لا يرى فرقًا بين "يَفعَل"، و "يفعِل"، و"يفعُل" ! ولْنضربْ لذلك مثالين: أيستوي الفعلان "ينعَم"، و"ينعُم"، و"يَقدُم" و"يَقدِم" دلالةً؟ كلّا، فالفارق شاسع بينهما. ولو أنه قال إن الاضطراب وقع في صيغ شاذة لأصاب. وفي هذا الباب لا يُستبعَد أن يكون منشأ ذلك اختلاف اللهجات، فضلا عن الخطإ في الحفظ والرواية.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

كما تتجلى لنا صعوبة أخرى في الفرق بين جموع الكثرة وجموع القلة والمصادر ووظيفة تعدّد المصادر، بل وتعدّد الجنس الواحد من كليهما، ونلمس ما يشبه ذلك في المصادر وأسماء المصادر، وأشكال التأنيث والتذكير في حين أن التعدّد في الجنس الواحد لا يضيف شيئا بقدر ما يعسّر الاستيعاب، كما لاحظ باحثون أن ضروبا من التشابه في بعض القواعد من شأنه أن يوقع في اللَّبس؛ كالذي نجده بين النعت والصفة واسم الفاعل والصفة المشبهة، لكن النحاة يرتبكون أحيانا في تبيُّن الفروق فيما بينها، وحسْبنا أن نمثّل بآرائهم المتباينة في عدّ "أن" الناصبة للاسم مفيدة التوكيد، وقد كادوا يُجمعون على ذلك لولا مخالفة ابن حزم لهم إذ نفى عنها التوكيد وعدّها أداة سبْك ورأيه قويّ الحجّة، ومثله أن الصّبان لم يقف على مذهب وجيه يفصل بين النعت والصفة، ولذلك السبب يعرض لشرح المسألة بالمقول المراد.

ويضيف بعض المجْمعيين صعوباتِ الإعلال والإدغام، وطرائق التصغير والتصحيف والإقحام[32] إلى ما أربك المعجم العربي على صعيد ترتيب المادّة كما هي الحال في لسان العرب لابن منظور، وقصور الشروح المتعلقة بالمادة المعجمية الحديثة بخاصة، غير أنّ ذلك لا ينقص من قيمة اللغة بحالٍ، فتلك شوائب في جلّها يمكن بسهولة معالجتها.

2.5 الصيغ والنطق:

من مسببات الإشكال أيضا اختلاف الرسم عن النطق نقصا وزيادة، كإسقاط الألف من لفظ "إبراهيم" رغم أن علم الأصوات يقضي بثبوتها، وزيادة الواو في "عمْرو"، والألف في "مشوا"، و"دعوا"... في الماضي والمضارع المعمول وكذا الأمر، وقد أشار إلى ذلك على سبيل المثال قاسم رياض، كما في (الـــــ) الشمسية، وليس هناك من مبرّر لإسقاط (الـــــ) الشمسية نطقا تفرضه صعوبة الأداء الصوتي، وذلك دالّ على ميل العرب إلى اليسر من غير إخلال. ويبقى– على ذلك– رأي الباحث قابلا للنقاش على حدّ تعبير بعض الدعاة إلى التجديد. ويرى آخرون، كسعيد عقل، أن تلغى التاء المربوطة ويُستغنَى عنها بتعويضها بتاء مفتوحة، إلا أنّ هذا الرأي لم يراعِ ما عسى أن تَؤُول إليه البِنَى، في أحوال كثيرة، من ارتباك ولبْس خاصّة أن الطباعة قلّما تعْمَد إلى «التشكيل»، فلو أننا وافقنا القائلين بهذا –

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

والحال تلك – لالتبس علينا الأمر في فهم جمل كثيرة، مثل: "كاتبت المدير"، فهذه البنية "كاتبت" تحتمل وجوهًا: منها: كاتَبْتُ المديرَ، وكاتَبْتِ المديرَ، والرأي المقترح باعتبار وقوع البنية الفعلية هذه اسماً أي بمعنى اعتبار هذه التاء علامة تأنيث اسمية وقعت موقع التاء المربوطة. وعليه فإنه ينبغي ألا ننجرّ وراء دعاوَى المغرضين الذين ينظرون إلى التّراث بعَين الانتقاص، ومثل هذا يتبنّاه دعاة العامّية على الخصوص، كدعوتهم إلى جعل الألف المقصورة ألفا طويلة، بدعوى توفير الجهد وتجنب التعدد، غير أنه غفلوا عن أن هذه الألف في حالات الإبدال تفضي إلى دلالة ليس بوسع الطويلة أداؤها، فلنتأمّلِ المثالين: يقلى ويقلي ويبلى ويبلو، فالفرق في الدلالة واضح.

إنّ النحو – والصرف جزء منه – يواجه مشكلاتٍ عويصةً يزداد تعقُّدها باطّرادٍ مع الزمن كلّما اتّسعت الشُّقَّة بين اللغة وأهلها، لكن لا يجوز بحال أن نتصرّف فيها من تلقاء أنفسنا، فالأمر يدعو إلى الأهليّة والاقتدار وليس من سبيل يخلِّصها ممّا لحقها من الشوائب والبلبلة إلا البحث عن حلول عمليةٍ مجدية تعيد الثقة إلى النفوس من جديد.

3.5 كثرة الزوائد غير الوظيفية:

تُدْرج بعض الدراسية صيغًا وتراكيبَ عتيقةً لم تَعُد مطّردة في نصوص اللغة ولا في الاستعمال، ولا تخدم المتعلم بقدر شغلها إياه بالسفاسف، من جملتها:

تصغير سَنَة: سُنَيّة أو سُنَيْهَة، وريح: رُوَيْحَة، وذلك: ذيّالك، وما أحلى (صيغة التعجّب القياسي): ما أُحَيْلَى![33]

6. من جملة من الحلول المقترحة:

أولاً– في البِنْية:

1.6 إطلاق القياس:

يُعْزَى القصور إلى أبناء الأمّة فهي تشبّ بشبابهم، وتهرم بهرمهم، وتقوى بقوّتهم وتضعف بضعفهم[34] ولا يبقى إلا وجوب استئناف الوضع لسدّ الفراغ باقتفاء قوالب الأوّلين. ولسنا ندري كيف غضّوا الطرْف عن أخذ العرب عن غيرهم من الأمم، فلِمَ نضيّق على اللغة وأهلها؟

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

2.6 تمكين العربية في التعليم والإعلام ومقاومة منافسة العامية:

ردّ الدارسون ذلك إلى تداول المجتمعات العربية لِلَهجات غيرِ ذاتِ إعرابٍ، فكان ذلك سببًا في اتّساع البون بينها وبين اللغة المعْرَبة، وانحصار هذه الأخيرة، من جرّاء ذلك، في التحصيل الذهني النظري بالعموم، فالفرد يتعلم لغةً معْربةً بينما هو في واقعه يتعامل بلغة تُخِلّ بأحكام الإعراب، بل هي هجين لهجيّ في الغالب. ويدرك أنيس فريحة أصول المشكلة، لكنه يرى – ورأيه بحاجة إلى نظر– أن المعْرَبة «ليست ضرورية للفهم والإفهام»[35]، ولسنا ندري ما سيكون موقفه لو عَرَضَتْ له آية كهذه: ﴿أنّ اللهَ بريء مِّنَ المشركينَ ورسولُه﴾[36] مجردةً من علامة الإعراب؟! فإذا جُرّد "رسوله" من العلامة، فأيّ معنى يتبادر إلى الذهن: أمعنى كونِ الله بريئا من المشركين ومِن رسوله؟ أم أن الله بريء من المشركين، والرسول بالمثْل بريء منهم؟ إي، نعم، لكن ذلك لن يتأتّى إلا بالرفع، ويقاس عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾[37] فالعلامة الإعرابية ذات وظيفة حاسمة، فما الذي سوّغ – يا ترى– لفريحة أن يقرّر أن "المعْرَبة" ليست ضرورية؟!

وهذا مثالٌ آخرُ "ما أعظم الفضيلة": فلا يدرك المراد منه إلا ببيان الحركات الإعرابية، إذ يحتمل وجوهاً ثلاثةً: التعجّب، والنفي، والاستفهام.

ولعلّ ممّا يربك مسار التطور اللغوي بعامة انصراف بعض اللغويين إلى العناية بالشكل على حساب المعنى في التقعيد للجملة، فهم قد وضعوا مثلا، مصطلحات لمعاني البنية المستقلة والسياقية وضعاً اعتباطياً، مفرطين في تعديد اللفظ، على نحو ما قرّروه من أنّ الجذر اللغوي كان ثنائيا مثلا ثم انتقل بعدئذ إلى طورٍ آخرَ أرقى، وتلك نظريّة شائعة لكنّها ليست قاعدة مطْلَقة؛ إذ لا يمكن إثبات ما إذا كانت العرب قد نطقت حقيقةً بالأفعال محلَّلَةً إلى أصولها أم لا، في ما يسمونه المُهمَل أو الأصل البعيد.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

3.6 ضرورة النّحت:

يقول صبحي الصالح إنّ العلماء لم يفكّروا جدّيًا في تجديد أصول النّحت، وضبط قواعده حتى كانت النهضة اللغوية في عصرنا، وانقسم العلماء قسمين: فمنهم من يجيز النحت والنقل اللفظي الكامل للمصطلحات على حد قوله، ويذهب بعضهم إلى خلاف ذلك معتقدا أنّ العربية لا تقبل النّحت كلغات الغرب، والمنصوبات عندنا عشرات، أما عندهم فألوف، فتقديم المضاف إليه على المضاف سائغ عندهم، فتيسر لهم النحت، والفريقان معا مغاليان، ولسنا نرتاب في قيمة ضروب الاشتقاق الأخرى. ولم يرَوْا ما يضرّ باللغة إذا قيل: «دَرْعَمِيّ» نسبةً إلى دار العلوم و«أَنْفَمِيّ» نسبة إلى الأنف والفم، و«قَبْتَارِيخِيّ» نسبة إلى ما قبل التاريخ، وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على إمكان اللجوء إلى النحت، واشترط لذلك شروطا كانسجام الحروف في المنحوت، ومطابقته لأحكام العربية، وصياغته على وزن من أوزانها.

7.الاستنتاج:

نستخلص مما تقدم أن ثمة مطباتٍ شابت بحوث النحو العربي على صعيد جملة من المفاهيم والمصطلحات، فضلا عن اختلالات منهجية تتصل بتبويب مباحث النحو. وقد سعى إلى تدارك ذلك باحثون معاصرون على الخصوص، غير أن غياب توحيد جهود ونتائج العمل اللغوي المجمعي من جانب وعدم السعي الجادّ لتوحيد البرامج التعليمية خصوصا لا يزال يعسّر من العملية التعليمية لدى المعلِّم والمتعلّم معا. وعليه، فتدارك النقائص يقتضي استئناف العمل على هذا الصعيد، هذا فضلا عن مراعاة المؤثّرات السّلبية كطغيان اللهجات العامّية وتسرّبها إلى العربية الفصحى.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

8. خاتمة:

إنّ صعوبة النّحو ممّا يَحُول دون اكتمال عمليتَي التعلُّم والتعليم معًا، ومِن ثَمّةَ فهو بحاجة إلى التنقيح مادةً ومنهجًا. واللغة جزء من المنظومة المعرفية، من وظائفها أن تستوعب زخم التقدّم العلمي فتفعّل مخزونها وتنمّيه وتشذّبه وتنقّحه فتعدّل التبويب وتتخيّر المادة التعليمية العلمية المشوّقة. ولا شكَّ أن العربية كغيرها قادرة على تمثُّل المفاهيم الجديدة مستفيدةً من رصيدها الاشتقاقي والنحْتي لإنتاج بنىً اصطلاحيةٍ تتوافق والقواعد الصرفية، مراعيةً وظيفيّة الإعراب. كما ينبغي إعادة النّظر في الاقتراض في حال قدرة اللغة على استحداث مصطلحات، فالنسْخ الحرْفي من لغات أخرى يَشِي بقصور العربية، فانظر مثلا إلى ما عادلوا به مصطلح Professeur/ Professor: أستاذ دكتور! فالملفوظ المزدوج لا وجه له من حيث إمكان كونه "بِنْية" في الصرف، ناهيك عن عدم استساغة استعماله في الخطاب الشّفوي مفكَّكًا إلى لفظين لا رابط بينهما، في حين أنّ الاشتقاق من شأنه أن يفي بالغرض، ولْنَقِس على هذا، والمجامع اللغوية أولى من الأفراد بمثل هذا العمل.

9. الهوامش:

---

(1) المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، (1986)، ط2، القاهرة، مصر، دار الرائد العربي، ص8.

(2) الروم: 23.

(3) البقرة: 102.

(4) القوزي عوض حمد، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، (1981)، ط1، الرياض، السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ص 162.

(5) Fleisch Henri, Traité de philologie arabe, vol. I, préliminaires phonétiques, morphologie nominale, (1961), Beyrouth, Liban, Imprimerie Catholique, p46.

(6) المدّثر: 9.

(7) البقرة: 19.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

(8) ياقوت أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، (1983)، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص159.

(9) البقرة: 144.

(10) النساء: 129.

(11) الجرجاني عبد القاهر، العوامل المئة في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق: زهران البدراني، (1988)، ط2، القاهرة، دار المعارف، ص 8. وينظر: ظاهرة الإعراب، ص 163.

(12) النساء: 25.

(13) ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تح. عبد الحميد هنداوي، (2001)، ط1، بيروت، لبنان، عالم الكتب، ج3، ص487.

(14) أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، الحيوان، دار الكتب العلمية، المجلد الأول، ط1، 1998م، ص 62 – 63.

(15) الصالح صبحي، دراسات في فقه اللغة، (1986)، ط1، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، ص 30–3

(16) المبرد أبو العباي محمد، المقتضب، (د. ت.)، القاهرة، مصر، دار الكتب المصرية، ج 3، ص 123.

(17) البقرة: 189.

(18) فاعور علي، ديوان الفرزدق، (1987)، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، لبنان، ج2، ص 556.

(19)ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص159.

(20) ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (2003)، دمشق، سوريا، ج2، ص702.

(21) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، (1986)، ط1، بيروت، لبنان، دار الفكر، ص59.

(22) طه: 57.

(23) ظاهرة الإعراب، ص122.

(24)ضيف، شوقي، تجديد النحو، (1982)، ط 6، دار المعارف، مصر، ص204.

(25) القرطبي ابن مضاء، **كتاب الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، (1982)، ط2، القاهرة، مصر، دار المعارف، ص46.

وانظر: تجديد النحو، ص38.

(26) القيامة: 22– 23.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

(27) شروح مطولة في تفاسير القرآن الكريم يمكن الاستئناس بها لمن أراد التفصيل.

(28) فاطر: 28.

(29) ابن جني عثمان أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (1957)، ط1، بيروت، لبنان، دار الهدى للطباعة والنشر، ص34.

(30) السليطي ظبية سعيد، تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، (2002)، ط1، القاهرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية، ص62.

(31) رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، (1982)، بيروت، لبنان، مؤسسة نوفل، ج2، ص123.

(32) أنيس، إبراهيم، **من أسرار العربية**،(1979)، ط6، القاهرة، مصر، المكتبة الأنجلو المصرية، ص84.
وينظر: ابن قتيبة، أبو أحمد عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (1963)، مطبعة السعادة، مصر، ص201.

(33) ضيف، شوقي، تجديد النحو، ط6، دار المعارف، مصر، (2013)، ص36.

(34) أنيس إبراهيم، من أسرار العربية، (1979)، ط6، القاهرة، مصر، المكتبة الأنجلو المصرية، ص84.
وينظر: ابن قتيبة أبو أحمد عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (1963)، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ص201.

(35) فريحة أنيس، نحوَ عربية ميسرة، (1955)، ط1، بيروت، لبنان، دار الثقافة، ص184.

(36) التوبة: 3.

(37) فاطر: 28.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

10. قائمة المراجع:

– القرآن الكريم، رواية ورش.

– ابن جني عثمان أبو الفتح، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، (1957)، ط1، بيروت، لبنان، دار الهدى للطباعة والنشر.

– ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تح. عبد الحميد هنداوي، (2001)، ط1، بيروت، لبنان، عالم الكتب، ج3.

– ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (2003)، دمشق، سوريا، ج2.

– ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (2003)، دمشق، سوريا، ج2.

– أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، (1979)، ط6، القاهرة، مصر، المكتبة الأنجلو المصرية. وينظر: ابن قتيبة، أبو أحمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (1963)، مطبعة السعادة، مصر.

– السليطي ظبية سعيد، تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، (2002)، ط1، القاهرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية.

– الجرجاني عبد القاهر، العوامل المئة في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق: زهران البدراني، (1988)، ط2، القاهرة، دار المعارف. وينظر: ظاهرة الإعراب.

– الصالح صبحي، دراسات في فقه اللغة، (1986)، ط1، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين.

– الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، (1986)، ط1، بيروت، لبنان، دار الفكر.

– القرطبي ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، (1982)، ط2، القاهرة، مصر، دار المعارف. وانظر: تجديد النحو.

المجلد: (14)	العدد: (04)	السنة: 2022	صفحات المقال: 31 – 53	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

– القوزي عوض حمد، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، (1981)، ط1، الرياض، السعودية، عمادة شؤون المكتبات.

– المبرد أبو العباي محمد، المقتضب، (د.ت)، القاهرة، مصر، دار الكتب المصرية، ج 3.

– المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، (1986)، ط2، القاهرة، مصر، دار الرائد العربي.

– رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، (1982)، بيروت، لبنان، مؤسسة نوفل، ج2.

– ضيف، شوقي، تجديد النحو، (1982)، ط 6، دار المعارف، مصر.

– ضيف، شوقي، تجديد النحو، (2013)، ط6، دار المعارف، مصر.

– فريحة أنيس، نحوَ عربية ميسرة، (1955)، ط1، بيروت، لبنان، دار الثقافة.

– فاعور علي، ديوان الفرزدق، (1987)، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، لبنان، ج2.

وينظر: ابن قتيبة أبو أحمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (1963)، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.

– ياقوت أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، (1983)، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- Fleisch Henri, Traité de philologie arabe, vol. I, préliminaires phonétiques, morphologie nominale, (1961), Beyrouth, Liban, Imprimerie Catholique.